تحليل النتائج

الظروف والخلفية العامة للاستطلاع:

* مع استمرار الحصار، وتواصل العمليات العسكرية الإسرائيلية داخل الأراضي الفلسطينية، استمرت الحالة المعيشية بالتدهور، حيث يعيش تحت خط الفقر ما يزيد عن 2.25 مليون فلسطيني (60% من السكان)، كما تشير البيانات أن 38% من الأسر الفلسطينية بحاجة إلى الغذاء حيث لا تتوفر الإمكانيات لديهم لذلك.
* لقد سقط في الفترة الممتدة بين شهري حزيران وأيلول 2004 عشرات الشهداء، العديد منهم جراء عمليات الاغتيال الجماعية التي تمارسها إسرائيل بحق الفلسطينيين، مئات المنازل دمرت وقصفت خاصة في قطاع غزة، وجرح المئات من الفلسطينيين ومئات تم اعتقالهم. وفي الوقت ذاته، تستمر إسرائيل ببناء جدار الفصل العنصري خاصة في مناطق القدس والخليل ورام الله، بعيد الانتهاء منه في شمال الضفة الغربية.
* في 9/7/2004 أصدرت محكمة العدل العليا في لاهاي رأيها الاستشاري بخصوص جدار الفصل العنصري، أهم ما جاء فيه أن الجدار مخالف للقانون الدولي وطالبت إسرائيل بوقف البناء وهدم ما تم بناؤه وبدفع تعويضات لكل المتضررين بما في ذلك القاطنون في القدس الشرقية وما حولها، وبتاريخ 21/7/2004، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع قرار يقضي بإلزام إسرائيل بهدم الجدار العنصري الفاصل الذي تقيمه على الأراضي الفلسطينية باعتباره غير مشروع، ويخرق القوانين والمعاهدات الدولية، مما شكل انتصاراً سياسياً ومعنوياً للفلسطينيين.
* شكل السيد أحمد قريع حكومة طوارئ في 5/10/2003، عقب حالة من الارتباك التي أعقبت استقالة السيد محمود عباس من رئاسة الحكومة، والتي انتهى عملها في 3/11/2003، و قد شكل قريع حكومته الثانية، وحصل على ثقة المجلس التشريعي في 12/11/2003.
* لم تستطع أجهزة أمن السلطة القيام بدور فعال في الحفاظ على أمن المواطنين، خاصة مع انقسام الأجهزة الأمنية، بين تلك التابعة لوزارة الداخلية، والأجهزة التي بقيت تحت إشراف رئيس السلطة.
* اندلعت مع بعيد منتصف تموز من العام الحالي (2004)، سلسلة من الأحداث ارتبطت بمطالب الإصلاح التي دعا إليها عدد من الشخصيات من داخل السلطة الفلسطينية، كاختطاف مدير الشرطة في قطاع غزة، واحتلال مباني تابعة للسلطة في القطاع وفي جنين، وسجلت حالتي خطف لأجانب في خانيونس ونابلس، ووصلت الأحداث ذروتها بمحاولة اغتيال عضو المجلس التشريعي نبيل عمرو.
* أجريت بعض التعديلات في قيادة الأجهزة الأمنية الفلسطينية، واستمرت الاجتهادات المتباينة في هذا المجال، وبات الوضع الأمني الداخلي مهدداً بمزيد من التوتر.
* شهد مطلع شهر أيلول افتتاح العام الدراسي الجديد، واستقبلت المدارس في مختلف المراحل التعليمية، ما يزيد عن مليون طالب وطالبة، كذلك افتتحت الجامعات الفلسطينية أبوابها لعام دراسي جديد، واستقبلت ما يزيد عن 100 ألف طالب/ة، وقد ترافقت بداية العام الدراسي للجامعات -خصوصاً- مع تزايد سوء الأحوال الاقتصادية للفلسطينيين، ما فتح المجال للتساؤل حول تغطية تكاليف الدراسة الجامعية في فلسطين.

أهم النتائج:

1. **الأوضاع المعيشية: استمرار تدهور الأحوال المعيشية في الأراضي الفلسطينية**
- يقل الدخل الشهري لـ42% من الأسر الفلسطينية المستطلعة عن 160$ شهريا، من بينهم 8% لا يوجد لديهم أي مصدر دخل.
- بشكل عام، يقل دخل 78% من الأسر الفلسطينية المستطلعة عن 385$ شهريا، بينما تصل هذه النسبة إلى 89% في قطاع غزة مقابل 71% للأسر في الضفة الغربية.
- وصف 38% من المستطلعين وضع أسرهم الاقتصادي، بأنه سيء أو سيء جداً، بينما وصف 44% وضع أسرهم الاقتصادي بالمتوسط ، وبالجيد أو الجيد جداً 19%.
2. **الهجرة: صرح 5% أن أحد أفراد أسرهم قد ترك الأراضي الفلسطينية للهجرة**
- صرح 5% من المستطلعين، أن أحد أفراد أسرهم غادر الأراضي الفلسطينية للهجرة الدائمة خلال الانتفاضة.
- بينما صرح 11% من المستطلعين أن أحد أفراد أسرهم غادر إلى خارج الأراضي الفلسطينية من أجل الدراسة أو العمل المؤقت خلال سنوات الانتفاضة.
- هذا وقد صرح 82% من المستطلعين، أنهم لن يتركوا الأراضي الفلسطينية للإقامة في الخارج بشكل دائم حتى لو أتيحت الفرصة لهم لذلك.
- بلغت نسبة المستطلعين الذين عبروا عن رغبتهم بالهجرة 18%، ( وهي حسب النوع الاجتماعي:24% للذكور، و12% للإناث).
- صرح 25% من فئة الشباب (18-27) سنة، برغبتهم بالهجرة الدائمة (27% ذكور، و16% إناث)، وكذلك النسبة للحاصلين على تعليم ثانوي فما فوق.
- وصرح 37% من المستطلعين أن لديهم الرغبة للمغادرة بصورة مؤقتة للعمل و/أو الدراسة، خارج الأراضي الفلسطينية.
- وتشير النتائج، إلى أن استعدادية مستطلعي قطاع غزة للهجرة الدائمة أو المؤقتة، أعلى منها لدى مستطلعي الضفة الغربية، (إذ بلغت النسب 21% في قطاع غزة لديهم الرغبة في الهجرة الدائمة، مقابل 16% في الضفة الغربية، و43% من مستطلعي غزة لديهم الرغبة في الهجرة المؤقتة، مقابل 34% في الضفة الغربية).
3. **نظرة المستطلعين للتعليم في الأراضي الفلسطينية:**
- رضا عال لدى المستطلعين عن أداء المؤسسات المشرفة على التعليم.
- سيادة الاعتقاد بصعوبة تأمين تعليم مدرسي أو جامعي لأبنائهم نتيجة الكلفة المرتفعة للتعليم في الأراضي الفلسطينية.
**1.3: تقييم عملية التعليم**
- عبر 52% من المستطلعين، عن رضاهم عن عملية التعليم المدرسي في فلسطين، بينما عبر 29% منهم، بأنهم راضون إلى حد ما، وصرح بعدم الرضا 18% من المستطلعين.
- ويرى 58% من المستطلعين أن المدارس في فلسطين تقوم بالدور المطلوب منها، كذلك فإن 59% من المستطلعين يعتبرون أن الجامعات الفلسطينية تقوم بالدور المطلوب منها.
- وقد صرح 56% من المستطلعين بأن لديهم إطلاع على المناهج التي تدرس في المدارس، حيث يقيم هذه المناهج بأنها جيدة 49% من الذين اطلعوا عليها.
- و يرى 70% من المستطلعين أن التعليم في فلسطين يتطور بشكل جيد.
**2.3: الإمكانيات المادية والتعليم**
- صرح 55% من المستطلعين أن أسرهم غير قادرة من الناحية المالية على تأمين تعليم مناسب لأبنائها.
- كما وافق 62% من المستطلعين على الرأي القائل "أن تكاليف التعليم المدرسي كبيرة بالنسبة لأسرهم".
- و يؤيد 74% منهم ذات المقولة بالنسبة للتعليم الجامعي.
**3.3: التوجهات حيال العملية التعليمية**
- 93% من الأسر الفلسطينية المستطلعة، تعتبر التعليم أولوية رئيسية لأسرهم.
- 72% أبدوا موافقتهم على تعليمات التربية والتعليم العالي والتي تقضي بمنع الضرب في المدارس.
- 66% يوافقون على عبارة تقول "لو لدي إمكانيات مادية لعلمت أبنائي في مدارس خاصة".
- 77% يرون أن التعليم الجامعي مكلف مادياً.
- 78% من المستطلعين لا يوافقون على مقولة أن تعليم الأولاد أفضل من تعليم البنات.
- 54% من المستطلعين لا يرغبون بتعليم أبنائهم في جامعات خارج فلسطين.
4. **تقييم أداء الحكومة الفلسطينية**
**تقييم سلبي للحكومة، والاعتقاد بأن صلاحيات الحكومة محدودة، والتطلع لإجراء تغييرات وتعديلات على تشكيلة مجلس الوزراء ورؤساء الهيئات الحكومية.**
- قيم 40% من المستطلعين، أداء رئيس الوزراء الفلسطيني أحمد قريع بالضعيف، مما يشكل ارتفاعاً ملموساً -حوالي 7%- في نسبة الجمهور الذين قيموا أداؤه بالضعيف قبل ثلاثة أشهر (الاستطلاع السابع عشر، في حزيران 2004)، في حين قيم أداؤه بالمتوسط 24% من المستطلعين، وبالجيد 20% منهم.
- كما قيم حوالي 47% من المستطلعين، أداء الحكومة الحالية بالضعيف (مقابل 36% قبل ثلاثة أشهر، مما يعني ارتفاع التقييم السلبي 11 نقطة)، في حين يرى 24% من المستطلعين أن أداء الحكومة الحالية متوسط، و16% يعتبرونه جيد.
- كما ارتفعت معدلات التقييم السلبي بشكل ملحوظ لأداء الحكومة الفلسطينية في مجالات مختلفة، فلدى سؤال المستطلعين حول قضايا محددة، جاءت النتائج عاكسه معها انخفاضاً إضافياً في تقييم الجمهور الفلسطيني لأداء الحكومة الفلسطينية، حيث قيمت الغالبية أداء الحكومة بالضعيف في التعاطي مع هذه المجالات، كما تشير النتائج في الجدول (1).

|  |
| --- |
| **جدول (1): نسبة الذين قيموا أداء الحكومة بالضعيف في مجالات مختلفة، حسب المنطقة:** |
|   | الأراضي الفلسطينية | الضفة الغربية | قطاع غزة |
| تخفيف الحصار الإسرائيلي | 81% | 81% | 79% |
| انسحاب القوات الإسرائيلية من المدن | 79% | 78% | 80% |
| التخفيف من مشكلة البطالة | 75% | 80% | 67% |
| مقاومة بناء الجدار العنصري | 74% | 74% | 73% |
| توفير الأمن الداخلي للمواطنين | 72% | 73% | 69% |
| حل مشكلة فوضى السلاح | 71% | 69% | 75% |
| التقدم في المفاوضات مع الإسرائيليين | 71% | 71% | 71% |
| محاربة الفساد في مؤسسات السلطة | 69% | 69% | 69% |
| تحسين الوضع الاقتصادي | 68% | 69% | 65% |
| حل ودعم قضية الأسرى | 67% | 68% | 66% |
| تعزيز سيادة القانون | 64% | 67% | 58% |
| محاسبة المتورطين في قضية الاسمنت | 62% | 60% | 66% |
| تفعيل دور الجهاز القضائي والمحاكم | 58% | 60% | 55% |
| تطوير أداء المؤسسات الحكومية وخدماتها | 54% | 54% | 54% |

1. - حكومة بدون صلاحيات: يعتقد نحو 55% من المستطلعين، بأن الحكومة الحالية ليس لديها الصلاحيات الكافية لحل المشكلات المذكورة، فيما يرى 19% منهم أن لدى الحكومة تلك الصلاحيات.
- ضرورة إجراء تعديلات في المناصب العليا للسلطة: يعتقد أغلبية الجمهور الفلسطيني (71%)، بوجود حاجة لإجراء تعديل حكومي في المناصب الوزارية، ورؤساء الهيئات الحكومية الرئيسة.
- السلطة غير جدية في إجراءاتها ضد الفساد: يعتقد 68% من المستطلعين، أن السلطة الفلسطينية لا تبذل ما بوسعها في معالجة الفساد في مؤسساتها.
2. **أولويات المستطلعين**
**تحسين الوضع الاقتصادي، وتوفير الأمن الداخلي، على رأس هرم أولويات الجمهور الفلسطيني**
- يرى الجمهور المستطلع أن الأولوية الرئيسية التي يجب على الحكومة الحالية أن تركز عليها (تحسين الوضع الاقتصادي)، حيث صرح بذلك 35% من المستطلعين، ويلي ذلك في الأهمية توفير الأمن الداخلي (18%)، وتخفيف مشكلة البطالة (8%). وتشير النتائج أيضاً إلى أن هناك أولويات أخرى، وقد جاءت النتائج كما يوضح الجدول (2):

|  |
| --- |
| **جدول (2): نسبة الذين اعتبروا المجالات التالية أهم أولوياتهم حسب المنطقة** |
| المجالات | الأراضي الفلسطينية | الضفة الغربية | قطاع غزة |
| تحسين الوضع الاقتصادي | 35% | 33% | 37% |
| توفير الأمن الداخلي | 18% | 19% | 16% |
| تخفيف مشكلة البطالة | 10% | 10% | 9% |
| محاربة الفساد | 8% | 6% | 10% |
| دعم قضية المعتقلين | 7% | 8% | 6% |
| انسحاب القوات الإسرائيلية من المدن | 7% | 6% | 8% |
| مقاومة جدار الفصل العنصري | 6% | 6% | 1% |
| تخفيف الحصار الإسرائيلي | 4% | 6% | 1% |
| تعزيز سيادة القانون | 3% | 2% | 4% |
| حل مشكلة فوضى السلاح | %2 | 1% | 3% |
| التقدم في المفاوضات مع الإسرائيليين | 1% | 1% | 2% |
| تطوير أداء المؤسسات الحكومية | 1% | 3.% | 2% |
| محاسبة المتورطين في قضية الاسمنت | 1% | 1% | 1% |
| تفعيل جهاز القضاء والمحاكم | 4.% | 4.% | 3.% |

1. **الوضع الداخلي الفلسطيني- حالة الانفلات الأمني، ومطالب الإصلاح**

**1.6: توجهات الجمهور الفلسطيني تجاه دعوات الإصلاح الأخيرة:**
**- تأييد عال لدى الجمهور الفلسطيني لدعوات الإصلاح، بالرغم من الشكوك في جدية الشخصيات الداعية لذلك.**
- تأييد شعبي واسع للدعوات الإصلاحية: يؤيد 72% من المستطلعين دعوات الإصلاح، التي نادت بها شخصيات من داخل السلطة الفلسطينية، في حين يرفض ذلك نحو 21% من المستطلعين، وترتفع نسبة التأييد لهذه الدعوات في قطاع غزة لتصل إلى 80% مقابل 72% في الضفة الغربية.
- قلق حيال مدى جدية الدعوات الإصلاحية الصادرة عن شخصيات وقوى من داخل السلطة: وتنقسم آراء الجمهور الفلسطيني حول جدية الشخصيات الداعية للإصلاح من داخل السلطة، حيث يرى 38% من المستطلعين جدية في هذه الدعوات، في حين يرى 40% عدم جدية هذه الشخصيات، و لم يبد 22% من المستطلعين أي موقف تجاه ذلك.
- اعتبار أن الدوافع الشخصية تقف وراء دعوات الإصلاح الأخيرة: عبر 57% ممن استطلعت آراؤهم، عن أن الدافع الحقيقي لمطالبات شخصيات من السلطة بالإصلاح، تعكس مصالحهم الشخصية، في الوقت الذي يرى 27% من المستطلعين أن هذه المطالب جاءت لتحقيق الصالح العام.
- السلطة الفلسطينية غير جادة في خطواتها الإصلاحية: عبر 52% من المستطلعين، أن السلطة الفلسطينية غير جادة في الإصلاح، في حين يعتقد 37% منهم خلاف ذلك.
- في السياق ذاته، يرى 40% من المستطلعين، أن الرئيس عرفات جاد في التعهدات التي قطعها أمام المجلس التشريعي في آب 2004، بإجراء إصلاحات شاملة، واعتبر 27% أنه جاد إلى حد ما، بينما أعتبره غير جاد 28% من المستطلعين.

**2.6: توجهات الجمهور الفلسطيني تجاه الوسائل المستخدمة في التعبير عن مطالب الإصلاح:**
**- تعارض أغلبية الجمهور الفلسطيني أي استخدام لمظاهر القوة في التعبير عن المطالب أو الاحتجاج، وفي المقابل فإن أسلوب المسيرات السلمية هو الأسلوب الأكثر قبولاً لديهم.
- تخوفات كبيرة لدى الفلسطينيين لمخاطر الاحتكام للقوة كأسلوب للتعبير عن التباينات داخل المجتمع الفلسطيني.**
- جاءت المعارضة الأكبر لأسلوب اختطاف الأجانب، حيث عارض 85% من المستطلعين اختطاف الأجانب العاملين في الأراضي الفلسطينية.
- كما اعتبر 82% من المستطلعين أسلوب خطف الفلسطينيين المقربين من السلطة، أسلوبا غير مقبول.
- ورفض 80% من الجمهور المستطلع أي مساس بالممتلكات العامة ومباني السلطة.
- كما عارض77% من المستطلعين المسيرات المسلحة كأسلوب احتجاجي.
- وكان التأييد الأكبر (90%) للمسيرات السلمية كأسلوب مقبول للتعبير عن مطالب الإصلاحيين.
- اعتقاد غالبية الجمهور الفلسطيني بأن الأحداث الأخيرة تؤشر لحدوث اقتتال داخلي: عبر 68% ممن استطلعت آراؤهم أن الأحداث الأخيرة التي شهدتها الساحة الداخلية الفلسطينية تؤشر باتجاه الاقتتال الداخلي، وبالمقابل فإن 27% يعتقدون أن هذه الأحداث لا تعد مؤشراً على اقتتال داخلي محتمل.
2. **العملية السلمية:**
**- ارتفاع ملموس في معدل التأييد لاستئناف المفاوضات مع إسرائيل**
- تؤيد غالبية المستطلعين 63% استئناف المفاوضات مع إسرائيل، في حين يعارض العودة للمفاوضات 34% منهم، وتجدر الملاحظة إلى أن هناك ارتفاع ملحوظ في نسبة المؤيدين للعودة للمفاوضات مع إسرائيل، فقد أيد ذلك نحو 45% في حزيران الماضي.